الجيش الإسرائيلي يواصل عمليات القصف والتفجير في جنوب لبنان

بيروت - (د ب أ): واصل الجيش الإسرائيلي، أمس السبت، شن غارات وتنفيذ عمليات قصف وتفجير وتوغل في مناطق متفرقة من جنوب لبنان. فقد شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس غارة على أطراف بلدة حداثا في جنوب لبنان. وقصفت المدفعية الإسرائيلية أطراف بلدتي مبفدون والنبطية الفوقا، وبلدات كونين وصربين وبيت ليف وطلوسة، وأطراف بلدات حداثا وحاريص والقنطرة في جنوب لبنان، بحسب ما أعلنت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية الرسمية.

ورُصد توغل لقوة عسكرية إسرائيلية باتجاه وادي شبعا في جنوب لبنان، في وقت يواصل الجيش الإسرائيلي استكمال الأشغال لاستحداث طريق عسكرية باتجاه وادي شبعا، بحسب الوكالة. وكانت طائرة مسيّرة إسرائيلية شنّت غارة بصاروخ موجه على دوار كفرتبنيت - النبطية في الجنوب، كما شنّ الطيران الإسرائيلي، صباحا، سلسلة غارات استهدفت وادي السلوقي، والمنطقة الواقعة بين بلدتي النبطية الفوقا وكفرتبنيت، وأطراف بلدة برعشيت، والمنطقة الواقعة بين بلدتي عدشيت القصير والطيبة في جنوب لبنان. وأغار على منزل في بلدة برعشيت جنوب لبنان.

ونفّذ الجيش الإسرائيلي عملية تمشيط في بلدة الخيام من الجهة الشرقية باتجاه الأراضي الزراعية في بلدة إبل السقي في جنوب لبنان. كما نفّذ تفجيراً في بلدة طلوسة في جنوب لبنان. وسُجّل تحليق للطيران المسيّر الإسرائيلي، صباح أمس، فوق مدينة صور والبلدات المحيطة في جنوب لبنان على علو منخفض. كما سُجّل تحليق للطيران المسير الإسرائيلي فوق العاصمة بيروت وضاحيتها الجنوبية.

وتشن إسرائيل حربا على لبنان منذ الثاني من مارس الماضي، بعد إطلاق «حزب الله» صواريخ على شمال إسرائيل. واحتلّت القوات الإسرائيلية عددا من بلدات جنوب لبنان. وأُعلن في 20 يونيو الماضي عن وقف لإطلاق النار، انخفضت بعده وتيرة الاستهدافات الإسرائيلية لجنوب لبنان.

○ الشرطة البريطانية توقف محتجة خلال التجمع الداعم لحركة «بلستاين أكشن» أمام السفارة الأمريكية في لندن. (رويترز)

توقيف عشرات المشاركين في تجمع داعم لحركة «بالستاين أكشن» في لندن

لندن - (أ ف ب): أوقفت الشرطة البريطانية عشرات المتظاهرين أمس في لندن لمشاركتهم في تجمع لدعم حركة «بالستاين أكشن» المصنفة «إرهابية»، قبل أيام من جلسة أمام المحكمة العليا للنظر في قرار الحظر.

وصنّفت الحكومة الحركة المؤيدة للفلسطينيين بالـ«إرهابية» في يوليو 2025 بعد احتجاجات نظمها نشطاؤها، لا سيما في قاعدة للقوات الجوية الملكية وفي موقع لشركة الأسلحة الإسرائيلية «إلبيت سيستمز».

وأيد القضاء في الاستئناف قرار الحظر في يونيو. غير أن هدى عموري، إحدى المؤسسات المشاركات للحركة، طعنت في القرار أمام المحكمة العليا. ومن المقرر أن تُعقد جلسة النظر في القضية يومي الأربعاء والخميس.

في الأثناء، يعرّض أي تعبير عن دعم الحركة المحظورة صاحبه للملاحقة القضائية.

غير أن مئات الأشخاص شاركوا في تجمع جديد في لندن أمس أمام سفارة الولايات المتحدة التي صنّفت بدورها الحركة في أغسطس «منظمة إرهابية أجنبية».

ورفع معظم المتظاهرين لافتات كتب عليها «أنا أعارض الإبادة الجماعية، وأدعم بالستاين أكشن».

وأفادت شرطة لندن عبر منصة إكس بأنها أوقفت 48 شخصا، مضيفة أن عناصرها «في الموقع ويواصلون عمليات التوقيف».

كذلك، نُظمت تظاهرة أخرى في إدنبرة في اسكتلندا.

وأحصت منظمة «دافعوا عن هيئات المحلفين» التي تنظم التظاهرات الداعمة، أكثر من 3900 عملية توقيف منذ حظر المجموعة، من دون احتساب تلك التي جرت أمس.

وقال المتظاهر ستيف ماسترز، وهو عسكري سابق في سلاح الجو الملكي، لوكالة فرانس برس «لا يوجد أي أساس قانوني لهذا الحظر. فوصْفهم بالإرهابيين ليس سوى إجراء سياسيا بحتا، وهو ما يفرغ مفهوم الإرهاب ذاته من قيمته».

بالنسبة لهذا الرجل البالغ 56 عاما والذي سبق أن أوقف أربع مرات، فإنه «من المهم مواصلة الضغط على الحكومة والقضاء» من خلال التظاهر.

أما مارجي مانسفيلد، وهي مستشارة مالية سابقة تبلغ 70 عاما، فقد أوقفت نحو عشر مرات. ومع ذلك، فهي لم «تشارك في أي تظاهرة» قط قبل أكتوبر 2023 والحرب الإسرائيلية في غزة.

وتقول المرأة إن لديها أمل ضئيل فيما يتعلق بجلسة الاستماع أمام المحكمة العليا. وأضافت في تصريح لوكالة فرانس برس «بدأت ثقتي في النظام القضائي تنحسر»، مشددة على أنه «لا يوجد ما يشير إلى أن الحكومة على وشك التراجع عن موقفها».

مواجهات بين الشرطة ومتظاهرين خلال احتجاجات شارك فيها مئات الآلاف في فرنسا

باريس - (أ ف ب): أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع واشتبكت مع متظاهرين في باريس ومدن أخرى أمس، فيما خرج مئات الآلاف إلى الشوارع في أنحاء فرنسا احتجاجا على الارتفاع الحاد في تكاليف المعيشة وعنف الشرطة، وارتدى بعض المشاركين أزياء مهرجين وساحرات لمناسبة احتفالات هالووين.

وهذه ثالث موجة احتجاجات تشهدها البلاد في غضون ثلاثة أسابيع، ورغم أنّها كانت سلمية إلى حد كبير، إلا أنّ توترات اندلعت في مدن عدة في وقت متأخر أمس.

وبعد تظاهرة جرت بهدوء خلال النهار في ضواحي باريس، اندلعت مواجهات بين الشرطة وبعض المتظاهرين لدى وصول المسيرة إلى وجهتها النهائية.

واستخدم عشرات الملثمين الذين ارتدوا ملابس سوداء مطارق لاقتلاع حجارة الأرصفة ورشق عناصر الشرطة بها. وأُلقيت عبوة حارقة واحدة على الأقل باتجاه قوات الأمن، التي ردت بإطلاق الغاز المسيل للدموع وتنفيذ عمليات هجوم عدة بالهراوات.

وأعلنت وزارة الداخلية الفرنسية أن الشرطة أوقفت أكثر من 290 شخصا أثناء التظاهرات في مختلف أنحاء البلاد. وقالت: «سارت المسيرات بسلاسة في إطار التظاهرات المعلنة»، مشيرة إلى أن «عناصر متطرفة» في عدة مدن، من بينها بوردو وتولوز ومرسيليا، حاولت الوصول إلى مراكز المدن «بهدف القيام بأعمال تخريب ونهب».

وكانت السلطات منعت المتظاهرين في معظم المدن، من الوصول إلى مراكزها، ومنحت تراخيص لتنظيم احتجاجات عبر مسارات بديلة.

وفي ليون، ثالث كبرى المدن الفرنسية، رشق أشخاص عناصر الشرطة بمقذوفات، ما دفعهم إلى إطلاق الغاز المسيل للدموع، وفق صحفي في المكان.

وفي مدينة تولوز بجنوب البلاد، استخدمت الشرطة خراطيم المياه لتفريق المحتجّين.

وفي وقت سابق أمس سار آلاف الأشخاص في شوارع شرق باريس، بينما حلّقت مروحية فوق رؤوسهم. وحملت لافتات كُتب عليها، «لا حاجة للغاز المسيل للدموع لجعل مستقبلنا قاتما» و«متنكّر في زي مواطن غاضب في عيد هالووين».

وفي مدينة نانت (غرب) قالت كميل غيري (31 عاما)، «نقول لا لتكاليف المعيشة، لا لليمين المتطرّف، نعم لمطالب طلاب المدارس الثانوية، نعم لإسماع المواطنين أصواتهم».

وأعلنت السلطات أن نحو 320 ألف شخص شاركوا في التظاهرات، بينهم 70 ألفا في باريس.

لكن منظمات شبابية واتحادات طلابية أفادت بأن نحو نصف مليون شخص تظاهروا في أنحاء البلاد، بينهم 200 ألف في العاصمة.

○ محتجون يرشقون الشرطة بمقذوفات خلال المواجهات في باريس. (أ ف ب)

تركيا تتقدم بمرشح لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة

إسطنبول - (أ ف ب): رشحت تركيا الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فريدون هادي سينيرلي أوغلو، لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، بحسب ما أفادت مصادر رسمية أمس السبت.

ونقلت وكالة الأناضول التركية الرسمية للأنباء أمس السبت عن مصادر في وزارة الخارجية بأنه تم تقديم ترشيح سينيرلي أوغلو في رسالة بتاريخ الجمعة تحمل توقيع الرئيس التركي رجب طيب أردوجان، سلمها المندوب الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة أحمد يلز إلى رئيسي الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

واعتبر الرئيس التركي في رسالته أن الترشيح يعكس «التزام أنقرة الراسخ (...) تجاه (عالم) متعدد الأطراف»، ومساهمتها في اختيار أمين عام للأمم المتحدة «في عصر يشهد انقسامات جيوسياسية حادة وتتراجع فيه الثقة بين الأمم»، بحسب وسائل إعلام تركية.

وأضاف اردوجان أن اختيار أمين عام "يعد خطوة مهمة للمجتمع الدولي نحو مستقبل أكثر سلاما وعدالة واستدامة، في ظل التحديات العديدة التي نواجهها».

وتمتد مسيرة سينيرلي أوغلو لأكثر من 40 عاما، شغل خلالها مناصب عدة من بينها سفير تركيا لدى إسرائيل، ووزير خارجية لفترة قصيرة عام 2015، وممثل دائم لبلاده لدى الأمم المتحدة. ولم يكن بإمكان المتحدثة باسم رئيس الجمعية العامة تأكيد هذه المعلومات في اتصال أجرته معها وكالة فرانس برس. كما لم ترد البعثة التركية لدى الأمم المتحدة على طلبات بهذا الصدد.

وتأتي هذه الخطوة في ظل حالة من الجمود في عملية انتخاب أمين عام جديد للأمم المتحدة، إذ لم تسفر جولة التصويت الاستطلاعية السابعة التي أجراها مجلس الأمن الجمعة في جلسة مغلقة عن نتيجة حاسمة، وفقا لما ذكرته مصادر في الأمم المتحدة.

وحلت ريبيكا غرينسبان النائبة السابقة لرئيس كوستاريكا، في الطليعة مجددا، متقدمة على الأرجنتيني رافاييل غروسي، المدير الحالي للهيئة الدولية للطاقة الذرية، وكارولين رودريغيز بيركيت وزيرة خارجية غويانا السابقة. غير أن أيا من المرشحين السبعة المتنافسين لم يتمكن خلال تصويت سابق من تفادي صوت سلبي من واحدة على الأقل من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والتي تملك حق النقض، وهي الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا.

وبعد هذا التصويت الأخير، انسحب الرئيس السنغالي السابق مكي سال، بينما تقدمت مرشحة جديدة هي الدبلوماسية الإماراتية لانا نسيبة التي حلت في المرتبة الرابعة الجمعة من حيث عدد الأصوات. وتنتهي ولاية الأمين العام الحالي البرتغالي أنطونيو غوتيريش في 31 ديسمبر. وحتى في حال حصول أي مرشح للمنصب على الأصوات التسعة المطلوبة من أصل 15 صوتا في مجلس الأمن، فيجب عليه أيضا ألا يواجه حق النقض من أي من الدول الخمس الكبرى التي تشهد انقسامات عميقة فيما بينها. وبعد التوافق على مرشح، يُرفع اسمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تضم جميع الدول الأعضاء للمصادقة عليه. ووفقا لعرف جغرافي لا يتّبع دوما، لا بدّ من أن يعود المنصب هذه المرّة لشخصية من أمريكا اللاتينية. وتدعو عدّة بلدان أيضا إلى أن تتولّى امرأة الأمانة العامة للمرّة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة.

○ فريدون هادي سينيرلي أوغلو.

الفيتو يعرقل مشروعي قرار لروسيا وأمريكا بشأن الصحراء الغربية

الأمم المتحدة - (رويترز): استخدمت روسيا حق النقض ضد قرار صاغته الولايات المتحدة بشأن الصحراء الغربية في مجلس الأمن يوم الجمعة، مما عرقل تجديد التفويض لبعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك قبل يوم واحد فقط من انتهائه. وكان من شأن هذا القرار تمديد مهمة البعثة لعام آخر، مع ترسيخ خطة المغرب للحكم الذاتي أساسا وحيدا للمحادثات الرامية إلى تسوية الصراع المستمر منذ نصف قرن، وتقليص مكونها العسكري.

ثم رفض المجلس قرارا روسيا منافسا يقترح تمديد البعثة لعام. وحصل مشروع القرار هذا على ثلاثة أصوات مؤيدة وصوت واحد معارض، مع امتناع 11 عضوا عن التصويت، مما حال دون نيله الأصوات التسعة المؤيدة اللازمة لتمريره. وتهدد هذه المواجهة غير المعتادة مستقبل بعثة دأب المجلس على تجديد التفويض لها لعقود، وتوسع الخلاف بشأن الإقليم الذي يسيطر المغرب على معظمه، بينما تطالب به جبهة البوليساريو، المدعومة من الجزائر، التي تسعى إلى إقامة دولة مستقلة.

ورحب الديوان الملكي المغربي بعدم تجديد مهمة البعثة قائلا: «إنه ينبغي لأفرادها المغادرة وأن تخرج معداتها من الصحراء الغربية في الأيام المقبلة». وقال المغرب إنه لا يزال ملتزما بوقف إطلاق النار هناك. ووجه سيدي محمد عمار ممثل جبهة البوليساريو الشكر لروسيا على استخدام حق النقض ضد مشروع القرار الأمريكي والذي قال إن من شأنه «أن ينسف أسس عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة» و«يهدد السلام الإقليمي والدولي». وإذا لم يتفق مجلس الأمن على تمديد المهمة في اللحظات الأخيرة، ينتهي تفويض بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، المعروفة باسم مينورسو.

وعبرت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أمس السبت عن أسفها إزاء عدم تجديد ولاية البعثة منتقدة ما وصفته «بالانحياز المفرط» لصالح المغرب في مشروع القرار الذي صاغته الولايات المتحدة. وحذرت منظمة أوكسفام من أن خسارة جهود هذه البعثة قد يعرض اللاجئين للخطر. وتستمر الأعمال القتالية بوتيرة منخفضة منذ أن أعلنت جبهة البوليساريو في نوفمبر 2020 استئناف الصراع المسلح.

ووجه مجلس الأمن العام الماضي ضربة لطموحات جبهة البوليساريو عندما أيد مقترح الحكم الذاتي المغربي كأساس لتسوية الصراع، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش تقديم مراجعة لمهمة بعثة حفظ السلام. وكان مشروع القرار الأمريكي سيذهب إلى أبعد من ذلك بحذف الإشارة إلى الاستفتاء من اسم البعثة ليصبح بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (مينوسو).

○ فيتو روسي يعترض على «المسودة الأمريكية» بشأن الصحراء الغربية.

وبعد التصويت، قال السفير الأمريكي مايكل والتس إن الاستفتاء لم يجر قط بسبب خلافات طويلة الأمد حول أهلية الناخبين. وأضاف «مسؤولو الأمم المتحدة يخبروننا بهذه الحقيقة منذ 30 عاما». وتابع «للأسف، استخدم بعض أعضاء هذا المجلس حق النقض للإبقاء على الحرف آر (في إشارة إلى كلمة استفتاء بالإنجليزية) في اسم البعثة، رغم أن الأمم المتحدة لم تكن تستعد لإجراء مثل هذا التصويت على مدى عقود». وأيدت فرنسا وبريطانيا، البلدان دائما العضوية في مجلس الأمن، مشروع القرار الأمريكي وخطة الحكم الذاتي المغربية إلى جانب تسع دول غير دائمي العضوية.

قراصنة يستولون على قارب صيد إيراني قبالة الصومال

مقديشو - (أ ف ب): استولى قراصنة مسلّحون على قارب صيد إيراني قبالة الساحل الشمالي الشرقي للصومال، وفق ما أفادت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي ومصادر أمنية في بونتلاند أمس السبت. وتشهد القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال عودة إلى الواجهة، مع تسجيل 15 هجوما على الأقل منذ أبريل، وهو أعلى عدد منذ عام 2013. واستُولي على القارب الذي يحمل اسم «أزيني» عند الساعة 09:00 بتوقيت جرينتش في 29 أكتوبر، قبالة الساحل الصومالي بين بلدتي بندر بيلا وحافون الساحليتين في منطقة بونتلاند التي تتمتع بحكم شبه ذاتي، وفق تحذير أصدره مركز الأمن البحري في المحيط الهندي التابع للاتحاد الأوروبي.

وأكّد مسؤولون أمنيون في بونتلاند لفرانس برس عملية الخطف، موضحين أن ثمانية مسلّحين من منطقة ساحلية نائية قرب بندر بيلا نفّذوا الهجوم. وقال مسؤول أمني: «كان على متن القارب حارسان صوماليان، لكن القراصنة كانوا أكثر عددا وتمكّنوا من السيطرة عليهما». وأضاف: «كانوا يصطادون بالقرب من الشاطئ، ما جعلهم عرضة للخطف». وأفاد مصدر أمني ثان بأن 21 فردا من الطاقم كانوا على متن القارب، باستثناء الحارسين الصوماليين، فيما لم يحدّد المركز الأوروبي عددهم، مشيرا إلى أن مصيرهم «مجهول». وقال مسؤولون أمنيون: إن أربعة مسلّحين آخرين صعدوا لاحقا إلى القارب، ليرتفع إجمالي عدد القراصنة على متنه إلى 12.

وقال مسؤول أمني في بونتلاند: «بعد الاستيلاء على قارب الصيد، توجّهوا به إلى عرض البحر». ويُعدّ «أزيني» ثالث قارب صيد إيراني يتعرّض للخطف قبالة سواحل الصومال منذ يوليو.